دور البحوث الزراعية في التنمية

إعداد/ عبدالله أحمد المرزوقي

يعتبر النظام البحثي الزراعي في اليمن حديث العهد وتعود بداياته الى أواخر الاربعينيات ومطلع الخمسينات من القرن العشرين، وبعد قيام الوحدة المباركة عام ١٩٩٠م، توج النظام البحثي بإنشاء الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي بهدف تنفيذ سياسة الدولة وخطتها في مجال تنمية وتطوير الانتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من خلال تنفيذ جملة من السياسات والخطط والبرامج البحثية ونشر مخرجاتها. ويقوم بتنفيذ خطط وبرامج الهيئة كادر مختص مكون من ٦٤ من حملة الدكتوراه و٨١ من حملة الماجستير و٢١٢ من حملة البكالريوس بالاضافة الى عدد من الموظفين والعمال الموسميين . ويتوزع المورد البشري التابع للهيئة على الوحدات التابعة للهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي على المحطات البحثية المنتشرة في الاقاليم الزراعية الثلاثة وفي المراكز البحثية التخصصية والمراكز النوعية الخدمية التابعة للهيئة.

وتنفذ الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي برامجها وأنشطتها البحثية تحت ظروف الزراعة المروية والمطرية، وتغطي برامجها مجالات التحسين الوراثي وإدارة المحاصيل والموارد الطبيعية وتطوير الثروة الحيوانية وتحسين تقنيات ما بعد الحصاد ودراسات اجتماعية واقتصادية وتعميم ونشر تقنيات بحثية. وقد رأت الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي ضرورة تحسين وتطوير بنائها المؤسسي والتنظيمي للعمل البحثي لتحقيق نسبة عالية من النجاحات ولذلك عملت على اصدار استراتيجيتي البحوث والارشاد وإعادة هيكلة البحوث واستحداث المجلس العلمي وتشكيل الفريق الخاص بمراجعة البحوث وتعيين هيئات تحرير المطبوعات التي تصدرها الهيئة وتمثيل اليمن في المجالس التنفيذية والإقليمية الزراعية وتعزيز علاقات التعاون والتنسيق المشترك مع عددمن المنظمات والمراكز والجامعات العربية والإقليمية والدولية وبلورة وتنفيذ برامج بحثية مشتركة معها. كما عملت الهيئة في إطار تحسين وتطوير بنائها المؤسسي والتنظيمي على استكمال حصر أصولها وتقييمها وإغلاق حساباتها حتى عام ٢٠٠٢م ومتابعة استكمال البنى الأساسية في الهيئة وفروعها ومراكزها من خلال العديد من المشاريع ومن اهمها استكمال بناء الوحدات في ذمار وسردود وتطوير شبكة المعلومات الالكترونية الداخلية الخاصة بالهيئة.

وقد انعكس تحسين وتطوير البناء المؤسسي السابق ذكره على أداء العاملين في الهيئة في تطوير وإنتاج تقنيات زراعية مطورة أطلقت الهيئة منها (١٦) صنفاً جديداً من القمح ذات الانتاجية العالية والمناسبة للظروف المناخية لعدد من مناطق زراعة القمح، وإطلاق أصناف محسنةمن محاصيل القطن، الذرة الرفيعة والذرة الشامية والدخن والشعير والبقوليات، وترافق هذا مع إطلاق حزم من تقنيات طرق وأساليب إنتاج الاصناف المطلقة وعدد من المحاصيل الأخرى، بالإضافة الى إطلاق تقنيات لمكافحة الآفات والأمراض للأصناف الجديدة وأخرى لمكافحة حشرة النمل الأبيض ومكافحة أمراض الخضار والفاكهة الفطرية، بالإضافة الى تقديم الهيئة لعدد من تقنيات مكافحة الحشائش في ظروف الزراعة المروية والمقاومة المتكاملة للحشائش. كما تم إطلاق ٦ أنصاف من البصل ومن أهمها صنف بافطيم الذي حازت الهيئة على بحث استنباطه المرتبة الثانية لجائزة المنظمة العربية للتنمية الزراعية من بين ١٠٠ بحث من ١٣ دولة عربية. هذا بالإضافة الى إطلاق اصناف جديدة من المانجو من بينها ثلاثة أصناف ذات جودة عالية.

وفي مجال الدراسات والمسوح انجزت الهيئة العديد منها في مجال الموارد الأرضية، ووضعت عددا من الخرائط الوطنية الخاصة بعدد من الجوانب المتصلة بتخطيط واستخدام الموارد الطبيعية ومن أهمها الخارطة الوطنية لتدهور الأراضي وخارطة النظم المزرعية وغيرها من الخرائط التي تم اعدادها بصور من الاقمار الصناعية .

وضمن برنامج بحوث القات انجزت عدداً من المسوحات الريفية في عدد من المحافظات لمعرفة ممارسات المزارعين في زراعة القات وأثره على الغطاء النباتي والتركيب المحصولي وبدائل استخدام المبيدات وتحليل الأثر المتبقي للمبيدات واستهلاك القات للمياه. وفي نفس إطار البرامج التخصصية تم إنجاز دراسة لتوصيف النظم الانتاجية للبن والعوامل المؤثرة على محصول البن وأولوياتها كما تم توصيف جميع التنوعات الوراثية للأصناف والطرق الخاصة بالبن وزراعة ٣١ نوعاً وراثياً منها، وقد نفذ برنامج البن عددا من الدراسات حول طرق مكافحة خارز البن ودراسات لتحديد المستوى الغذائي لأشجار البن من العناصر الكبرى ودراسات لتقدير الانتاجية الفعلية وتكاليف الانتاج لأصناف البن. وعلى مستوى برنامج بحوث النخيل والتي شملت مناطق زراعته أنجز حصر وتصنيف النخيل وتحديد العوامل المؤثرة على انتاجيته، كما نفذ البرنامج دراسة لمكافحة حشرة ساق النخيل بالمصائد الضوئية وأخرى حول معدل التسميد الكيماوي لأشجار النخيل، وأجريت هذه الدراسات وغيرها لحل المشكلات الفنية للنخيل بغرض زيادة انتاجه وتحسين ادارته على أساس اشراك المزارعين بتطوعهم في تنفيذ هذه الانشطة. كما انجزت في اطار البرنامج البحثية التخصصية والمنفذة على عدد من المحاصيل بشكل منفصل ومنها البن والقات بالإضافة الى النخيل والمسكيت وعدد من الانشطة البحثية، وقد بينت نتائج برنامج بحوث المسكيت امكانية التحكم بادارة النبات عن طريق اتباع طرق تربية مناسبة من حيث عدد السيقان للحصول على اخشاب جيدة وتخفيف كثافته للاستفادة من المساحات البينية وبينت النتائج إمكانية استخدام قرون النبات في عمل خلائط منتجات علفية ستختم علائق مركزة عالية البروتين وإمكانية إدخال بعض أجزاء قرون النبات في منتجات غذائية للإنسان.

وقد ترتب على عملية مسح مختلف البيئات اليمنية، حصر وتوصيف الانواع النباتية وإعداد قائمة بأكثر من ٣٠٠٠ نبات تم حصرها – لا يوجد بعضها سوى في اليمن– وتسجيل الكثير منها لدى الجهات الدولية المعنية بالمصادر الوراثية النباتية، كما تم جمع وحفظ ٥٠٠ نوع من النباتات المحلية التي تتعرض أصولها الوراثية للانقراض وزراعتها في المدخرات الوراثية التي تم إنشائها في بعض محطات البحوث الزراعية ، وجمع وتوصيف وحفظ وتوثيق ٦٠٠ عينة من البذور المحلية لعدد من المحاصيل الحقلية والخضار والاعلاف والإعداد لزراعة ٣٨٠ عينة في المزارع التجريبية التابعة للمحطات البحثية بهدف تجديدها .

واشتمل نشاط الهيئة البحثي على تطوير عدد من المعدات والآلات الزراعية وانتاجها محلياً بعد اختبارها حقلياً وإدخال التعديلات بعد كل اختبار ، ومن هذه المعدات آلة للدراس وآلة غربلة وآلة جني ثمار المانجو وآلة لعصر الزيوت وفاقسات لبيض التفريخ بأحجام مختلفة ، ونفذت هذه الانشطة في إطار البرنامج التعاقدي لتطوير النظم التقليدية للبذور ويتوازى مع هذا البرنامج في إطار الانشطة التعاقدية برنامج صيانة بذور المربى والذي يشترك في تنفيذه المؤسسة العامة لإكثار البذور مع الهيئة العامة للبحوث والارشاد الزراعي ، وقد أنجز هذا البرنامج البحثي إنتاج ٣٤٢٠ كجم من بذور المربى لأصناف عدد من المحاصيل شارك في إنتاجها سبع محطات بحثية ، وقد أظهرت نتائج تنفيذ برنامج البحوث والارشاد التعاقدي في ريمه تفوق الاصناف المحسنة للمحاصيل الحقلية والبستانية ، وجرى إدخال عدد من المحاصيل عالية الانتاج كالزيتون والتفاح وإدخال نظم الري الحديث وحصول نتائج مشجعة لمكافحة الخارز على البن ، ونشر برنامج الايضاحات الحقلية وهو أحد مكونات مشروع تطوير الري الذي تنفذه الهيئة بوادي زبيد العديد من الاصناف المحسنة العالية الانتاجية للمحاصيل السائدة في منطقة التنفيذ وعمل على مكافحة أهم الآفات المسببة للخفض الكبير في إنتاجية محاصيل القطن والسمسم ، كما نفذت الهيئة العديد من المسوحات التشخيصية للمشكلات والاولويات الزراعية والرعوية في محافظة المهرة في إطار برنامج البحوث والارشاد التعاقدي مع مشروع التنمية الريفية في المهرة.

وقد نفذت الهيئة من خلال تنفيذ برنامج تطوير معاملات ما بعد الحصاد الهادف الى تحسين جودة المنتجات وتطوير الصادرات ووضع أسس لصناعة زراعية متطورة ، نفذت مسحاً تقييمياً لأوضاع مركز الصادرات وطرق تجهيز الصادرات ، كما تم تقدير الفاقد لعدد من المحاصيل أثناء تخزينها والعوامل المؤثرة على جودة وحيوية بذرة القطن ، كما تضمن البرنامج دراسات على جودة درنات البطاطس للتصنيع وإدخال دقيق درنات البطاطس غير القابل للتسويق في صناعة الخبز وفي مجال استخدام التقانات النووية أنجزت الهيئة بعض الخطوات الخاصة ببحوث هذا البرنامج وتم زراعة البذور المعاملة لعدد من المحاصيل في المزارع التجريبية ومتابعة تلك المعاملات وجمع البيانات الخاصة بخصائص النباتات لمعرفة أثر الجرعات الاشعاعية ، وقد أدخلت معاملات البذور المختارة في برنامج تجارب بحثية بهدف تقييم الاجيال الناتجة للوصول الى الطفرات النباتية المحسنة .

كما أنجز في مجال بحوث الري التسميدي (الرسمدة) تنفيذ عدد من الانشطة لتحديد أفضل المعاملات السمادية ، وتم تركيب شبكة ري تسميد في محطة بحوث الكود لدراسة وتحديد الاحتياجات السمادية من النيتروجين لمحصول الباباي في نفس الفترة حددت المتقننات المائية لمحصول البطاطس تحت نظام الري التسميدي التنقيط وتم تدريب العديد من كوادر البحوث الزراعية فنياً على تقانات الري التسميدي .

وفي مجال أنشطة نشر المعلومات والنتائج العلمية الخاصة بالتقنيات والمخرجات البحثية فهناك مطبوعات دورية كالمجلة اليمنية للبحوث والدراسات الزراعية ونشرة البحوث والارشاد الزراعي ، كما أصدرت الهيئة مطبوعات فنية تسمى بـ (الأبلة الزراعية) التي تناولت موضوعات تخصصية محددة ، وقد اشتملت قائمة توزيع مطبوعات الهيئة جهات ومنظمات عربية ودولية عديدة يبلغ عددها أكثر من ٢٥٠ جهة داخل البلاد وخارجها .

وحرصت الهيئة على أن يكون لها موقعاً إلكترونياً في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت) ويعتبر الموقع الذي جرى استحداثه واطلاقه في الشبكة بمثابة صحيفة إلكترونية تعمل الهيئة على تطويرها وتحديثها بشكل دوري .

ونظمت الهيئة عدداً من المعارض الزراعية (أجريش) في مقرها الكائن بذمار بهدف خلق قناة مناسبة للتفاعل وتبادل الافكار والخبرات بين مختلف الاطر المعنية بالتنمية الزراعية وشارك في هذه المعارض قائمة من مكاتب الزراعة والري وعدد آخر من الجهات ، وتسعى الهيئة الى جعل الاحتفال السنوي بيوم البحوث الزراعية احتفالاً نوعياً وتظاهرة زراعية حكومية وشعبية متميزة وتقليداً يتم تطويره والارتقاء به على مسار اتجاه بلادنا نحو عصر العلم والمعرفة .

كما تسهم الهيئة في التعليم والتدريب الزراعي من خلال مركزها الوطني للتدريب حيث بلغ متوسط عدد الدورات التدريبية التي نفذها المركز نحو ثلاثين دورة وحلقة عمل وبمتوسط ٧٠٠–١٠٠٠ مشارك سنوياً ، وفي نفس

ظاهرة إطلاق النار في محافظة ذمار

بين الاستهتار الذي تجاوز حدوده..والسلوك الاجتماعي الذي لابد منه

إعداد:عبد الكريم الصغير

هي بلاشك ظاهرة غير حضارية ومصدر قلق وإزعاج للأمن العام والسكينة العامة وسلامتهم..تلك ظاهرة إطلاق النار في الأعراس والمناسبات السعيدة التي تشهدها محافظة ذمار بين الحين والأخر وأصبحت تمثل بأضرارها ومخاطرها شبحاً يهدد أمن وسكينة المواطن في هذه المحافظة وخاصة في بعض المناطق الريفية التي شهدت منذ عشرات السنين تفاقم إنتشار وتنامي عواقبها وأضرارها وحصد خسائر هائلة في الأرواح والممتلكات الخاصة والعامة ، فأي خطر ياترى تمثله هذه الظاهرة ؟ وأي أضرار وخسائر تنجم عنها؟ وما يلحقها من تبعات واختلالات في جوانب مهمة من حياة الفرد اجتماعياً واقتصادياً وأمنياً؟فظاهرة إطلاق النار في الأعراس والمناسبات المختلفة بذمارتعد ظاهرة سيئة بكل ماتحمله الكلمة من معنى ومادامت كذلك فإن غالبية النتائج المترتبة عليها ستكون دون شك وخيمة وخطيرة الأمر الذي سيتوجب على قيادة محافظة ذمار والأجهزة الأمنية مضاعفة الجهود للحد منها وبما تقتضيه مصلحة الفرد والمجتمع.. والعمل على عدم انتشارها على ذلك النحو المخيف والمقلق.

وبالمناسبة أدعو القارىء الكريم والمهتمين ليكونوا معنا لكي نبحر سوياً في هذه السطور فقل ما أمامنا ليس إلا مجموعة من القصص الغريبة والأحداث العجيبة ووقفات مثيرة للغاية وأحداث مروعة جداً تستدعي الوقوف أمامها للتأمل والاتعاظ من نتائجها وعواقبها الوخيمة لعل وعسى بذلك أن نكون قد أدينا واجبنا وبلغنا ماعلينا،اللهم فاشهد.

مناسبات سعيدة أم معارك عسكرية ؟

قالها أحد الأصدقاء الأعزاء ذات يوم وقد كنا حاضرين في أحد الأعراس المقامة بقرية صغيرة من قرى مديريات ضوران أنس في محافظة ذمار ،أهذا عرس..أم معركة عسكرية؟ حيث كان الجميع من أهل العريس في حالة مضنية من الجهد والعناء وقوفاً في العراء أثناء قيامهم باستقبال بعض الضيوف القادمين من القرى المجاورة لحضور ذلك العرس..كان المكان مشحوناً بالمئات من الأشخاص المدججين بالأسلحة الثقيلة والمتوسطة والرشاشات الصغيرة،ومهاي إلالحظات حتى دوت طلقات النار المكثفة والمخيفة والتي كانوا يطلقونها بشكل مخيف جداً تعبيراً عن ترحيبهم بأولئك القادمين..كان الدخان المنبعث من أفواه تلك الأعداد الهائلة من البنادق والرشاشات وراء الطلقات المتقاذفة منها يعكر جو ذلك المكان وهواءه النقي والخراطيس الفارغة لطلقات الرصاص تتساقط على أقدام الموجودين متناثرة هنا وهناك حتى خيل لي أن تلك المساحة الواسعة قد أصبحت مغطاة بتلك والخراطيس الفارغة وظل الجميع في ذلك المكان في هيجانهم وحركاتهم والإطلاق المكثف للرصاص مازال يستمر في الهواء يثيرون الرعب والاستغراب معاً فقد بدا كل شيء أمامنا كما لو كنا في معركة عسكرية شرسة .. وتكرر المشهد مرة تلو الأخرى وهكذا حتى وصلنا إلى خيمة العريس فبدأ صديقي الذي أثارني أولاً بسؤاله يعبر عن إنزعاجه واستنكاره من ذلك الوضع المزري بطرح اسئلته المحيره على نحو :

ترى كم تكلف هذه الطلقات؟ وما الفائدة من هذا التصرف؟ ومتى نستمتع بمناسباتنا السعيدة؟ ومن المسؤول عن هذا العبث ؟و.و.الخ،وأمام أسئلته الكثيرة والمحيرة كنت أقف حائراً عاجزاً عن الإجابة مكتفياً ببعض الكلمات التي همستها في أذنيه : هكذا هي العادات والتقاليد ياصديقي وهذا هو الأسلوب الإجتماعي الذي لابد منه حينها أطلق تنهيدة ورد علي بالقول ياأخي هذه معركة وليس عرسا فما معنى أن نجهد أنفسنا ونهدر طاقاتنا وأموالنا بهذا الشكل،لقد كرهت العرس وكرهت منظر السلاح بتلك الأعداد الهائلة وشاهدت مثل هذه المناظر والخوف على أرواحنا وأرواح الأخرين ومن نعولهم نتيجة لهذا.

يقتل الأطفال وتروع النساء

هكذا نحن في محافظة ذمار منذ عشرات السنين لايأتي أي عرس أو مناسبة سعيدة آلا ويصبح أغلبنا يكره الأعراس وحضور المناسبات الجميلة خوفاً من هذه الفوضى والترويع المخيف الذي ينتج عن إطلاق النار فأصبحت جميع أعراسنا وأفراحنا سبباً لحصد الكثير من الأرواح البريئة والإطاحة بأغلى واعز من نحب وهنا أحب أن أورد للقارئ الكريم مثال حي في قصة ترتعد من سماعها الأبدان وتدمى القلوب من جراء أحداثها المؤلمة والمخيفة فما هي الحكاية بالضبط ؟

كان ذلك في منتصف العام الماضي ٢٠٠٥م عندما كنت ذات يوم موجوداً في مستشفى ذمار العام لزيارة أحد أصدقائي الرياضيين الذي تعرض لإصابة في قدمه اليسرى في إحدى المباريات التي خاضها مع فريقه وتم إسعافه للمستشفى لتلقي العلاج اللازم وبينما شرعت في السؤال عن هذا الصديق والغرفة التي يرقد فيها ، فجأة تصل سيارة الاسعاف تتبعها مجموعة أخرى من السيارات ويتسارع الجميع من أطباء ومساعدين ومواطنين في نقل من كانوا على متن سيارة الإسعاف وحملهم الى الداخل بدا الأول محمولاً على النقال ثم الثاني فالثالث والرابع والخامس وهكذا ، إلى أن وصل العدد إلى سبعة أشخاص أما الثامن فقد كان طفلاً صغيراً في عمر الزهور يبلغ من العمر ست سنوات ووراءه أشخاص آخرون وكانت الدماء تملأ ملابسهم يأخذونهم إلى غرفة الطوارئ ومن خلفهم ثلة من النساء بدا عليهن الذعر والهلع .. جموع كثيرة وجثث تنتشر هنا وهناك والكل في حالة شديدة من الخوف والهلع وصراخ النساء وعويلهن جنباً الى جنب مع صراخ الاطفال المحيطين بالمكان ..

وما هي إلاّ لحظات حتى اتضح لنا ما حدث ، فقد كان الأول الذي توفي فور وصوله إلى المستشفى شاباً في مقتبل العمر لم يمهله القدر حتى يضع صبغة الحناء على يد أخيه العريس فقد خطفه الموت في يوم عرس أخيه المنتظر على يد أحد أعز أقربائه ألا وهو خاله (شقيق والدته) وذلك أثناء حفلة الحناء للعريس حيث كان الخال واحداً من الذين كانوا يبتهجون بهذه المناسبة بطريقة (الموت) إن جاز لنا التعبير وهو إطلاق النار في الهواء لحظة ماكان العريس جالساً واصدقاؤه يقومون بصبغة الحناء كما جرت عليه العادة في ريف محافظة ذمار إلا أن الخال اختل توازنه فجأة بينما كان يطلق النار بسلاحه (الآلي) والذي كان يمسكه بيد واحدة مما أدى إلى انحراف فوهة الآلي إلى الأسفل لتصيب بعياراتها النارية أبن أخته شقيق العريس والذي خر على الأرض مضرجاً بدمه ضف إلى إصابة عدد آخر من الأشخاص الذين كانوا إلى جواره ساعتها من بينهم الطفل الصغير ذو السادسة من العمر الذي لقي حتفه هو أيضاً،فهل انتهت هذه المأساة عند هذا الحد فقط أم بقي شيء آخر؟

الجواب لا لم تنته بعد فمأساة هذه الأسرة لم تقتصر على حد خسارة أحد أبنائها يوم زفاف شقيقه العريس ولكنها تجاوزت لتصبح قصة أقرب إلى الأسطورة تردد على كل لسان.

فالذي حدث بعد ذلك ياسادة يا كرام أن الخال توفي بعد فترة من العناء والحسرة على فعلته التي أودت بحياة ابن أخته القتيل وبعدها بفترة وجيزة توفيت الأم حسرة وألماً على أنها ومن ثم أخيها ، فباله عليكم من المسؤول عن هذا؟ ومأذنب القتلى والضحايا ؟

قد يقول قائل أن الذنب الكبير هو ذنب الخال الذي أراد التفاخر والتباهي بحسبه ونسبه وعضلاته بإمساكه السلاح بيد واحدة ، وهو خائر القوى ، أو غير ذلك من الكلام وذلك لايجوز بتاتاً لأن ما حدث كان قضاء وقدراً محتوماً ولكن هل نكتفي بتبرير حدث مأساوي كهذا بمثل هذا القول دون إكثار من التوضيح للأسباب والمسببات والخطر الذي أضر بنا ويهدد أمننا وسلامتنا ويعكر هدوءنا وأفراحنا وأعراسنا ألا وهو السلاح نعم أنه السلاح الذي صرنا نتباهى باقتنائه والتفاخر بحمله واستخدامه وغير ذلك ..وإنه الجهل والبلادة في التفكير والغباء المفرط حينما تعودنا على أتباع هذه العادة الخطرة والسيئة في كل مناسبة أو فرح تتحول في كثير من الأحيان أعراسنا وأفراحنا إلى حزن ومأتم..

تعددت الأسباب والقتل واحد

في محافظة ذمار وفي (١٢) مديرية من مديرياتها يتواصل قتل الأبرياء شباباً وأطفالاً ومسنين وحتى النساء دون ذنب أو جرم اقترفوه.. وكل ذنبهم أنهم كانوا يحتفلون بعرس سعيد أو مناسبة سعيدة وأحبوا مشاركة من يحبون لهم السعادة ولكن وبدلاً من ذلك أي بدلاً من أن يقضوا أوقات جميلة والابتهاج بروعة هذا العرس أو تلك المناسبة التي يعيشونها ويحتفلون بها يتحولون دون سابق إنذار إلى أهداف مباشرة للمستهدفين والمتباهين بأنفسهم وبعضلاتهم المفتولة فلا يعودون إلى أسرهم إلا جثثا هامدة أو أشلاء ممزقة أو يتم نقلهم إلى المستشفيات والمراكز الصحية جراء إصاباتهم بطلقات نارية طائشة قد ينتج عنها إعاقات وعاهات مستديمة..

ظاهرة الثأر.. هم آخر

كما أن من المشاكل العويصة والمؤلمة التي تؤرق كاهل المواطن في محافظة ذمار وتنغص عيشته هي ظاهرة الثأر وذلك في ظل غياب الوعي والتوعية المطلوبة..بالإضافة إلى عدم وجود قانون يردع انتشار مثل هذه الظاهرة غير الحضارية قديمة الأزل فظاهرة الثأر في محافظة ذمار تعتبر مشكلة اجتماعية لها مساوئها وانعكاساتها الخطيرة على الفرد والمجتمع وتؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار.

ولاشك أن عدم إيجاد حلول ومعالجات لهذه الظاهرة قد ساهم إلى حد بعيد في استفحالها وانتشارها خاصة في العزل والقرى البعيدة عن مركز المحافظة فالإنسان الذي يقتل أحد أفراد أسرته وأقاربه يبحث عن القاتل أو أبيه أو أخيه أو أي شخص ينتمي لأسرة القاتل لا لتسليمه للجهات الأمنية إنما للقيام بالثأر والانتقام للمقتول تماماً كما في حالات كثيرة حدثت في الغالبية العظمى من قرى ومديريات المحافظة حتى أن مدينة ذمار وشوارعها وأسواقها لم تسلم من وقوع مثل هذه الأحداث الأليمة والمؤسفة والتي ذهب ضحيتها عدد من الأرواح البريئة من رجال وأطفال ونساء ليس لهم أي علاقة من قريب إو من بعيد بذلك القاتل الأمر الذي أدى إلى تشريد أطفال وترميل نساء وضياع أسرة بأكملها.

وفي اعتقادي الشخصي أرى أن من أهم العوامل التي ساهمت في تفاقم هذه المشكلة أو الظاهرة هو غياب دور القضاء ، فالقضاء يعد المسؤول الأول في زيادة ضحايا الثأر .. بسبب الإطالة والتطويل والتمادي خلال فترات الفصل في القضاء وعدم البت فيها أولاً بأول ما أدى إلى ترسيخ فكرة الثأر والانتقام لدى المجني عليهم ورفض فكرة اللجوء للقضاء ، فكثير ممن التقيت بهم في أروقة المحاكم هنا في ذمار يشكون من تقاعس القضاء وعدم تفعيل دوره بالشكل المطلوب ليس فقط في قضايا الثأر بل في معظم القضايا والمشاكل المتطورة منذ عدة سنوات.

فالمطلوب من الحكومة والجهات الأمنية والقضائية ويأتي بعدها وسائل الإعلام وكل فرد من أفراد مجتمعنا اليمني القيام بدورهم الفاعل كل في مجال اختصاصه في الوقوف صفاً واحداً للحد من تفاقم ظاهرة الثأر غير الحضارية وبما يسهم في تجذير الأمن والاستقرار والطمأنينة في أوساط المجتمع.